



FUNDED BY THE EUROPEAN UNION

EU REGIONAL TRUST FUND 'MADAD'

الصندوق الاستئماني الأوروبي 'مدد'



European
Commission

HOPES

HIGHER AND FURTHER EDUCATION
OPPORTUNITIES & PERSPECTIVES
FOR SYRIANS

مؤتمر حول التعليم العالي واللاجئين في منطقة البحر الأبيض المتوسط

27-26 أيلول 2017
بيروت - لبنان

تقرير

«Higher Education,
Investing for the future»
التعليم العالي، استثمار في المستقبل

Education &
Training



مؤتمر التعليم العالي واللاجئين في منطقة البحر الأبيض المتوسط

26 - 27 سبتمبر/أيلول 2017 ، بيروت ، لبنان

ملخص

السياق

بادرت الإدارة العامة للمفوضية الأوروبية للتربية والشباب والرياضة والثقافة (DG EAC)، بالشراكة مع مشروع HOPES (فرص ومجالات التعليم العالي للسوريين)، الممول من الصندوق الإئتماني الإقليمي للإتحاد الأوروبي للإستجابة للآزمة السورية "صندوق مدد" والذي تقوم بتنفيذه الهيئة الألمانية للتبادل العلمي (DAAD) بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني (British Council)، وكمبوس فرانس (Campus France) والهيئة الهولندية للتعاون الدولي في مجال التعليم العالي (Nuffic)، إلى تنظيم مؤتمر لمدة يومين حول التعليم العالي واللاجئين في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

عُقد المؤتمر يومي 26 و 27 سبتمبر/أيلول 2017 في فندق كراون بلازا ، بيروت، لبنان، بحضور حوالي 135 من أصحاب المصلحة الرئيسيين وممثلي الوزارات ومؤسسات التعليم العالي وأهل الإختصاص والخبراء والطلاب من الجزائر ومصر والعراق الأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس وتركيا وأوروبا.

في خلال اليومين ، ناقش المشاركون تأثير الأزمة السورية على أنظمة التعليم العالي في البلدان المجاورة، وتناولوا أيضاً أمثلة مختلفة لنظم التعليم العالي التي تواجه تحديات مماثلة في أوروبا ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط الأخرى.

وكان الهدف العام للمؤتمر هو تقييم التجارب المختلفة وتشارك الدروس المستخلصة وتعزيز أواصر التعاون. وقد شكّل تمثيل أصحاب المصلحة المعنيين فرصة لتقييم وتحسين المشاركة المستمرة مع اللاجئين من سوريا في البلدان المجاورة.

دخلت الحرب في سوريا الآن عامها السابع في ظل غياب حل دائم في الأفق. لقد نزح أكثر من سبعة ملايين سوري داخلياً وفرّ ما يقرب من خمسة ملايين من البلاد ، ولم يتركوا وراءهم العائلة والأصدقاء والممتلكات فحسب، بل أيضاً آمالهم وتطلعاتهم.

وقد أدّت هذه الأزمة إلى انقطاع الملايين من الأطفال والشباب السوريين النازحين عن استكمال دراستهم التعليميّة في كل مراحلها. حيث أنّ أكثر من نصف اللاجئين السوريين هم دون 18 عاماً ويحتاجون ويريدون أن يكونوا متعلمين.

وبينما تم بذل الكثير من الجهود لتأمين التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي بشكل جزئي أيضاً ، إلا أن إنتحاق اللاجئين السوريين الشباب في التعليم العالي لا يزال غير كاف إلى حد كبير. وهذا يخلق فجوة خطيرة على مستوى تعليم وتأهيل جيل الشباب في سوريا. الجيل الذي سيضطر في يوم ما إلى إعادة بناء سوريا ، ويجب ألا يصبح "جيلاً ضائعاً".



الخلاصات الرئيسية

أدّد جميع أصحاب المصلحة على أن التعليم العالي حق أساسي للاجئين وكذلك للشباب من الفئات الضعيفة في المجتمعات المضيفة. وتدعو الحاجة إلى مضاعفة الجهود لمنع ضياع جيل بأكمله وضمان وصول اللاجئين الشباب المؤهلين إلى التعليم العالي وجهوزيتهم للمضي قدماً نحو إعادة الإعمار واستقرار سوريا بعد الحرب.

على الرغم من الجهود الهائلة المبذولة ، تكافح مؤسسات التعليم العالي ، والسلطات الوطنية والأسرة الدولية لتوفير الفرص التعليمية والحلول الملموسة للأعداد الهائلة من الطلاب السوريين الملتحقين بالتعليم العالي في البلدان المضيفة مقارنةً بالفترة السابقة للأزمة السورية. وغالباً ما تتفاقم التحديات بسبب النقص العام في القدرة التي تؤثر على إتاحة الفرص أمام قطاع التعليم العالي الذي يعاني أصلاً من الأعباء التي تفوق طاقاته.

لقد تركّزت الجهود بشكل رئيسي على التعليم الابتدائي والثانوي. ومع ذلك ، فقد استمرت الحرب لأكثر من ست سنوات، فيما الطلاب يتقدمون في العمر، وفيما يتنامى الضغط الديموغرافي على أنظمة التعليم العالي (بدون الأخذ في الاعتبار طلب الطلاب الأكبر سناً الذين أوقفوا دراستهم قبل بضع سنوات).

من الصعب للغاية تكييف الدعم المالي المقدم من الإتحاد الأوروبي أو الجهات المانحة الأخرى إلى البلدان المجاورة لسوريا، حيث يستحيل توقع موعد العودة الآمنة للطلاب إلى بلدهم. ويمكن تحسّس التوتر بين منطقتي إعادة الإعمار في سوريا ومنطقة الإندماج في المجتمعات المضيفة الراححة تحت أعباء تدفق اللاجئين المرتفع بالفعل.

الحاجة إلى زيادة وتكييف دعم الطلاب والجامعات المضيفة

• في خلال جلسات المناقشة المختلفة، حدّد المشاركون المعوقات الماثلة أمام وصول الطلاب اللاجئين الشباب إلى التعليم العالي من وجهات نظر مختلفة. وتبقى الكفاءة اللغوية والدعم المالي العقبين الرئيسيين أمام الوصول إلى التعليم العالي (خاصة في الجامعات التي تفرض أقساطاً تعليمية).

• يجب اعتبار الحاجة إلى دورات اللغة الإنجليزية عالية المستوى، بالإضافة إلى دورات لغة أجنبية أخرى (تركية ، فرنسية ، إلخ) ، متخصصة في مجال الدراسة التي اختارها الطالب ، بما في ذلك دعم تعلّم اللغة عبر الإنترنت، بمثابة أولوية قصوى في جميع البرامج التي تم تطويرها لتسهيل الوصول إلى المنح الدراسية والتعليم العالي بشكل عام.

قدم المجتمع الدولي بشكل عام و الإتحاد الأوروبي بشكل خاص الموارد والمساعدة المادية كما والخبرات لإلحاق الشباب السوري والشباب من المجتمعات المضيفة بمؤسسات التعليم العالي بإستثمار قدره 53 مليون يورو تم فقط تخصيصه من الصندوق الائتماني الإقليمي للإتحاد الأوروبي للإستجابة للأزمة السورية ("صندوق مدد").

أنّج هذا الدعم حوالي 3800 منحة دراسية كاملة، وحوالي 6000 دورة في اللغة وأكثر من 40000 جلسة إستشارية. تمثّل الفتيات والنساء عدداً كبيراً من المستفيدين من هذه الأعمال. لمدة أربع سنوات، يسمح للطلاب بالحضور وإكمال الدرجات الجامعية والماجستير والدورات المهنية وفصول اللغة في القطاعات الرئيسية مثل التمريض، والصيدلة، والتعليم، والهندسة، وإدارة الأعمال ، وغيرها

وتأتي هذه الجهود لاستكمال نشاطات الإتحاد الأوروبي الأخرى الرامية إلى دعم وتحسين الجودة وتسهيل إصلاح أنظمة ومؤسسات التعليم العالي، وخاصة في إطار برنامج إيراسموس بلاس Erasmus + والتدخلات الثنائية المحددة بما في ذلك بعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.



- كانت هناك دعوة واضحة **لتوسيع الدعم المالي للطلاب** في الدول المجاورة لسوريا وللطلاب النازحين داخل سوريا. يجب على الطلاب العمل في كثير من الأحيان بالتوازي لدعم أسرهم ، الأمر الذي يؤثر بشكل واضح على تحصيلهم العلمي.
- أكد المشاركون أيضا على الحاجة إلى توفير دعم مستدام للطلاب في الحصول على إجازة تعليمية وإلى عدم التوقف عن المساعدة بعد بضعة أشهر. وفي هذا السياق، تُعتبر الحاجة إلى وجهات نظر متوسطة الأجل حاسمة.
- أثبتت المناقشات أن طلاب جنوب المتوسط منفتحون بشكل متزايد على حلول الدراسة عبر الإنترنت، ولكن يجب وضع آليات متينة للتدريب/التوجيه والإعتماد. ومن الضروري أن تقدّم هذه البرامج أرصدة قابلة للتحويل ، معترف بها دوليًا.
- ينبغي أن تركز استراتيجيات التوعية على وسائل التواصل الاجتماعي لضمان نشر المعلومات على النحو المناسب.
- كما أُكِّدَت المناقشات على أن الباحثين في صفوف اللاجئين لا يُعتبرون أحياناً ضروريين لأنشطة التعليم في البلدان المضيفة على الرغم من ندرة الموارد. لذا يجب استخدام معرفتهم على نحو أفضل.
- تكثرت المبادرات التي تستهدف الطلاب اللاجئين ، بدعم من الإتحاد الأوروبي والجهات المانحة الأخرى؛ في المقابل، تبرز الحاجة إلى معلومات مركزية أفضل حول عروضهم وتحصيلهم العلمي، سواء للمانحين والطلاب اللاجئين. لذا يُعتبر موقع HOPES الإلكتروني ، مع كتالوجه على الإنترنت مثلاً عن الممارسة الجيدة.
- أُكِّد العديد من المتحدثين على الحاجة إلى **إستباق إعادة إعمار سوريا بشكل أفضل** وتمكين الطلاب من التحول إلى عوامل للتغيير. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تخصيص ميادين الدراسة المرتبطة إرتباطاً وثيقاً باحتياجات إعادة الإعمار (الصحة ، التعليم ، الهندسة ، إلخ) ، ودمج مقررات ريادة الأعمال والمواطنة في برامج الدراسة ، واستخدام حاملي المنح الدراسية الحالية والماضية كعملاء للتغيير ودعم الطلاب والمجتمع الأكاديمي داخل سوريا.

الحاجة إلى تحسين آليات دعم الحكومة

- أُكِّد المشاركون على أن خلق أوجه التآزر وزيادة التنسيق بين مختلف المؤسسات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي أمر حاسم لتجنب تكرار البرامج ولتعزيز الإستجابة لاحتياجات اللاجئين.

في جميع بلدان المنطقة ، تم بذل جهود هائلة، على مستوى المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، للسماح بتسريع أبواب أنظمة التعليم العالي أمام اللاجئين من سوريا.

أبدت بلدان جنوب البحر المتوسط والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إهتماماً بالتعلم من هذه الممارسات ومعرفة كيف تعالج المؤسسات والمنظمات الأخرى احتياجات التعليم العالي للنازحين واللاجئين.



- يسود نقص في التنسيق بين المانحين أنفسهم ومع السلطات الوطنية، حيث تشكو الأخيرة من هذا الوضع.
- إتفق المشاركون على ضرورة وضع مبادرات وبرامج وطنية مفضلة وفقاً لنهج أكثر انتظاماً من أجل تحقيق استجابة أكثر كفاءة واستدامة باستخدام الموارد الحالية وأنظمة التعليم السائدة.
- ينبغي إيلاء إهتمام خاص للاحتياجات ومعوقات مؤسسات التعليم العالي المحلية والمجتمعات المضيفة. وعليه، تُعتبر المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في أي إجراء مصمم للاجئين أمراً بالغ الأهمية لتجنب التوتر الاجتماعي والسياسي.
- تدعو الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث للحصول على بيانات وإحصاءات موثوقة لزيادة الفهم حول اللاجئين والاحتياجات في قطاع التعليم العالي. وهذا من شأنه تحسين عملية تعلّم الطلاب وكذلك جودة برامج التعليم والدعم المقدم إلى اللاجئين من سوريا وإلى الطلاب المحليين الأقل حظاً.





تقرير المؤتمر

اليوم الأول - 26 سبتمبر/أيلول 2017

الإفتتاح: الكلمات الإفتتاحية

في كلمته الإفتتاحية ، أكد وزير التربية والتعليم العالي اللبناني ، مروان حمادة ، على آثار وتداعيات الأزمة السورية على المنطقة بأسرها ، حيث سلط الضوء على الضغوط التي تواجهها الدول المجاورة في استضافة اللاجئين في الوقت الذي تواجه فيه كوكبة من الصعوبات والشكوك من تلقاء نفسها، مثل التحديات للوصول إلى التعليم العالي والبطالة والهشاشة. في ضوء الأزمة المستمرة ، التي أصبحت خليطاً من التدخلات الدولية ، والمستقبل المجهول لسوريا، أثار الوضع سلباً على المجتمعات المضيفة.

وكجزء من استراتيجية الإستجابة للوضع، ركزت جهود الوزارة اللبنانية بشكل أساسي على التعليم الابتدائي والثانوي وتعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية لإيجاد حلول مناسبة في هذا الصدد. ومع ذلك ، لا تزال الجهود المبذولة على مستوى التعليم العالي غير كافية وتستدعي العون والمساعدة رغم الجهود الهائلة التي يبذلها الإتحاد الأوروبي لتوفير الفرص في المنطقة.

ويكمن الهدف في ضمان وصول اللاجئين الشباب المؤهلين إلى التعليم العالي حتى يتمكنوا في المستقبل من المساهمة في إعادة إعمار واستقرار سوريا بعد الحرب. كما سلط الوزير مروان حمادة الضوء على إمكانية عودة العديد من اللاجئين الشباب إلى أوروبا وأمريكا الشمالية بدلاً من العودة إلى سوريا.

ووفقاً للوزير حمادة ، يتمثل موقف لبنان في رفض صريح لتوطين اللاجئين على المدى الطويل ورفض العودة القسرية. ويشجع لبنان "سياسة العودة" للاجئين السوريين ، في ظروف آمنة ، ناتجة من قرار سياسي سلمي.

من جهتها، إعتبرت السفيرة كريستينا لاسين، رئيسة بعثة الإتحاد الأوروبي في لبنان ، أن الأزمة السورية هي واحدة من أشد الأزمات التي ضربت المنطقة الأوروبية في الآونة الأخيرة. ولن تكون إعادة الإعمار ممكنة بدون المواطنين المتعلمين وأهل الإختصاص المؤهلين تأهيلاً جيداً. وبالتالي، فإن دور التعليم العالي والتدريب المهني هو المفتاح في هذه العملية حيث أن سوريا، والمنطقة، والإتحاد الأوروبي والعالم بأسره يحتاجون إلى أشخاص يتمتعون بدرجة عالية من التعليم، وبالمؤهلات التقنية الصحيحة، وبالثقة بالنفس، وبالحماس، وبالنشاط في مجتمعاتهم المحلية والمجتمع. وشددت السفيرة لاسين على الحاجة إلى التعليم الجيد ومؤسسات التعليم العالي الجيدة.

إدارة الجلسة وكلمة الترحيب:
كلير موريل، المفوضية الأوروبية -
المديرية العامة للتربية، الشباب،
الرياضة والثقافة،
رئيسة وحدة التعاون الدولي

• مروان حمادة، وزير التربية
والتعليم العالي، لبنان

• كريستينا لاسين، رئيسة بعثة
الإتحاد الأوروبي لدى الجمهورية
اللبنانية

• سلطان أبو عرابي العدوان،
الأمين العام لإتحاد الجامعات
العربية

"للأزمة السورية عواقب وآثار عديدة
على المنطقة بأكملها. هذا يسبب
ضغطاً كبيراً على المؤسسات الدولية
لاتخاذ خطوة". مروان حمادة.

"من خلال الوصول إلى التعليم
العالي، سيكون لدى هؤلاء الأفراد
ومجتمعاتهم آمال أكبر وأفاق أفضل
للمستقبل. لذلك، نحن بحاجة إلى
جامعات عالية الجودة يمكنها خلق بيئة
من الثقة والاحترام وعدم التمييز، كما
إلى مؤسسات التعليم العالي التي
تشجع التنوع الثقافي والديني وتعزز
الاحترام للحرية الفردية والشخصية."
كريستينا لاسين



وفي كلماتها ، أكدت السفيرة لاسين إلتزام الإتحاد الأوروبي بمعالجة التحديات التي يواجهها كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة في المنطقة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الموارد المالية والمساعدة المادية والمعرفة المتخصصة بهدف دمج الشباب السوري والأفراد الضعفاء في المجتمعات المضيفة في مؤسسات التعليم العالي والتعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) في البلدان المتضررة من أزمة اللاجئين السوريين. استثمار صندوق الإتحاد الأوروبي الإقليمي الإيثماني للاستجابة للأزمة السورية ("صندوق مدد") 53 مليون يورو، بمؤازرة جهود الإتحاد الأوروبي الأخرى ، في دعم تحسين جودة وإصلاح أنظمة ومؤسسات التعليم العالي ، خاصة في إطار إيراسموس بلاس Erasmus+ والتدخلات الثنائية المحددة التي تشمل بعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

"إن الإتحاد الأوروبي ملتزم بالاستثمار في مستقبل هذه المنطقة، التي تحتضن مهد الحضارة وتاريخنا المشترك وحاضرنا، وبالتالي مستقبلنا المشترك. نحن بحاجة إلى جيل الشباب لإعادة بناء سوريا عادلة وديمقراطية ومتسامحة ومتنوعة ولتحقيق مستقبل أفضل لمنطقة مزدهرة وسلمية." كريستينا لاسن

كما أضافت: "في خلال هذا المؤتمر ، سيكون من المهم إظهار النجاحات والتحديات التي لا تزال تنتظرنا. وستكون كلاتهما من المدخلات الرئيسية للتعاون مع الإتحاد الأوروبي في المستقبل وللمؤتمر الثاني حول دعم مستقبل سوريا في المنطقة والمؤتمر المزمع عقده في بروكسيل عام 2018 ، كما أعلنت في نيويورك يوم الجمعة الماضي الممثلة السامية / نائب الرئيس فيديريكا موغيريني".

بعد ذلك ، قام الأستاذ الدكتور سلطان أبو عرابي العدوان، الأمين العام لإتحاد الجامعات العربية بوصف التقليد العريق للتعاون بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية.

وفيما سلّم بأن البلدان المجاورة تأثرت بشدة بالأزمة ، سلّط الضوء على أهمية التعليم العالي للاجئين والحاجة إلى إدماج اللاجئين من سوريا في مؤسسات التعليم العالي الأوروبية والعربية كطريقة للتصدي لخطر إستهدافهم من المنظمات الإرهابية.





الجلسة الأولى: تحديد الإحتياجات

حلقة النقاش الأولى " تقييم إحتياجات الطلاب اللاجئين : من وجهة نظر الطلاب "

شملت الجلسة الأولى عرضاً للنتائج الرئيسية من دراسة إستقصائية للمدرجات المشتركة في صفوف الطلاب المستفيدين من أربعة مشاريع ومؤسسات ، وهي HOPES و SPARK و GJU (الجامعة الألمانية الأردنية) وبرنامج Laser ، في خمسة بلدان مختلفة (مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا).

ووفقاً لما قاله السيد جوب آرتس ، مدير برنامج التعليم والشباب في بعثة الإتحاد الأوروبي لدى المملكة الهاشمية الأردنية ، فإن الدراسة الاستقصائية التي تشمل برامج دراسية مختلفة على مستوى البكالوريوس والماجستير والدبلومات تتبع نهجاً استكشافياً مطلوباً بشكل ضروري ويسعى إلى سبر أعماق مدرجات الطلاب، واللاجئين من سوريا والأفراد المحرومين في المجتمع المضيف.

يجب اعتبار المسح كنقطة إنطلاق للإرتقاء بجودة التعليم وتحسين عمليات التعلم للطلاب بالإضافة إلى الدعم المقدم إلى اللاجئين السوريين والطلاب المحليين الأقل حظاً.

وشارك ما مجموعه 1837 طالب تتراوح أعمارهم بين 19 و 30 عامًا ، معظمهم من اللاجئين من سوريا ونسبة صغيرة من الطلاب من المجتمعات المضيفة في العراق والأردن ، في استبيان مكون من 64 سؤالاً.

تتيح النتائج الأولية التي قدمها الدكتور كارستن والبيرنر، مدير مشروع HOPES ، مجموعة متنوعة من البيانات التي تتراوح بين المعلومات العامة ، وأسباب الدراسة ، وإدارة الوقت للتحديات التي تمت مواجهتها. وتعكس النتائج نجاح التعليم وكذلك إحتياجات الطلاب ويجب أن تكون حجر الزاوية لنظم التعليم المختلفة في مختلف البلدان. ويمكن أن تكون النتائج مفيدة لرصد برامج التعليم (العالي).

تسلط النتائج الرئيسية من مسح المدرجات الضوء على ما يلي:

- تتراوح أسباب الطلاب لمتابعة الدراسات الأكاديمية بين الاهتمام الحقيقي بالموضوع، والرغبة في التعلم، وتحسين الآفاق المهنية والحصول على مؤهلات لتحسين مكانتهم الإجتماعية.
- كما هو متوقع، تحرص غالبية الطلاب على تطوير معرفتهم في مجالاتهم الأكاديمية واستكشاف أفكار جديدة.

مدير الجلسة: كريستيان هولشورستر،
الهيئة الألمانية للتبادل العلمي ،
DAAD ، مدير برامج المنح الدراسية
في نصف الكرة الجنوبي

تضمنت الجلسة:

عرض وثائقي " Moving Forward
ونمضي قدماً" لمحة عن سيرة طلاب
اللاجئين من سوريا - مشروع HOPES

<1) عرض النتائج الرئيسية لإستبيان
تم إعداده لإستطلاع آراء الطلاب
المستفيدين من مشاريع ممولة من
الصندوق الإئتماني الإقليمي للإتحاد
الأوروبي للإستجابة للأزمة السورية"
صندوق مدد "

- جوب آرتس ، بعثة الإتحاد
الأوروبي لدى المملكة
الأردنية الهاشمية
- كارستن والبيرنر، مدير
مشروع HOPES



- على الرغم من أن 69% إلى 89% من الطلاب ذكروا أن توقعاتهم المسبقة المتعلقة ببرامج الدراسة قد تمت تلبيتها وتجاوزها بشكل إيجابي ، إلا أنهم يشعرون بالضغط بفعل الأعباء والصعوبات المالية. واعتُبرت المنح الدراسية غير كافية للحفاظ على مستوى معيشي لائق في البلدان المضيفة بدون العمل بالإضافة إلى دراستهم.
- حدّد الطلاب أيضًا المتطلبات الأساسية لمتابعة دراساتهم بنجاح: تتراوح هذه بين المعدات (المواد للدراسات والكتب والحواسيب) والتدريب الإضافي على اللغة الإنجليزية للتغلب على الحواجز اللغوية في مقرّرات مساقات التعلم الإلكتروني.
- تبرز الحاجة الماسة إلى مزيد من المناقشات حول جودة التعليم بين المدرسين والإداريين والطلاب من أجل تحسين الوصول إلى التعليم العالي أمام عدد أكبر من اللاجئين.





وأعقبت العرض حلقة نقاش مع طلاب لاجئين من مختلف البلدان، لم يُمنح سوى عدد معين منهم منحة من المانحين الدوليين. تم تحديد العديد من المعوقات من قبل اللاجئين في ما يتعلق بفرص الدراسة والتعليم العالي. وتعكس التحديات التي يواجهها الطلاب واحتياجاتهم الناتجة الأولية التي تم الحصول عليها من مسح المدرجات.

المعوقات المالية: في بعض البلدان المضيفة ، يُعتبر الطلاب اللاجئون من الطلاب الدوليين. ولذلك يتعين عليهم دفع رسوم التعليم الدولي التي لا يمكنهم تحملها حتى لو كان لديهم عمل. ويواصل العديد من الطلاب، على الرغم من الاستفادة من المنح الدراسية ، العمل لإعالة أنفسهم وعائلاتهم. وغالباً ما لا تكون المنح الدراسية كافية لتغطية الرسوم الدراسية ، وتكاليف النقل وتكاليف المعيشة ، أو لإعالتهم بغياب العمل. وهذا بطبيعة الحال يؤثر على أدائهم الدراسي.

يجب على هؤلاء الطلاب الذين لا يعيشون مع عائلاتهم أن يدفعوا إيجارات عالية تدفعهم أيضاً إلى العمل. علاوة على ذلك ، يعتبر الطلاب أن تكاليف النقل للوصول إلى الجامعات بشكل يومي مكلفة للغاية حيث تستهلك قدراً كبيراً من المنحة الدراسية. كما يزعم الطلاب أنه غالباً ما يكون من الصعب جداً عليهم العثور على عمل في البلدان المضيفة.

مشاكل اللغة: في العديد من البلدان ، يتم تدريس برامج الدراسة في الجامعات باللغة الإنجليزية. ولا يتمتع الطلاب عادة بالملكة اللازمة للغة الإنجليزية لإكمال برنامج دراسي كامل بهذه اللغة.

بالإضافة إلى المستوى العام المطلوب للغة الإنجليزية، يسلط الطلاب الضوء على أن دورات اللغة الإنجليزية الخاصة بمجال الإختصاص ضرورية أيضاً ولكن نادراً ما يتم إتاحتها. بالنسبة إلى العديد من البرامج ، يجب على الطلاب تقديم شهادة IELTS أو TOEFL للتسجيل في البرامج الدراسية. وتُعتبر هذه الشهادات (والفصول التحضيرية) مكلفة للغاية وفي معظم الحالات لا يستطيع الطلاب تحمل تكاليفها.

إختيار برامج الدراسة: يرى الطلاب أنه في العديد من برامج المنح الدراسية ، تكون الموضوعات القابلة للتمويل محدودة ، ولا يستطيع الطلاب دائماً دراسة إختصاصهم المفضل أو التسجيل في البرامج الأكثر ملاءمة لقدراتهم. كما أن لغة التدريس تحدّ من إختيار البرامج. على سبيل المثال ، من المرجح أن يتم تدريس العلوم الإنسانية باللغة العربية خلافاً للهندسة أو المواد المماثلة ، مما يجعل العديد من الطلاب يختارون إختصاصات لا تهمهم حقاً. يسلط الطلاب الضوء أيضاً على أن الكثيرين يرغبون في مواصلة دراستهم للدكتوراه ، لكن هناك فرص قليلة جداً للتمويل.

برامج التعلم عبر الإنترنت/المختلطة: يقدر الطلاب بشكل عام دورات التعلم عبر الإنترنت أو المختلطة ، بشرط أن تتوافر لهم إمكانية الوصول إلى المعدات التقنية اللازمة والإنترنت (على سبيل المثال في المخيمات). لكن تكمن المشكلة الرئيسية في غياب الاعتراف الرسمي بشهادات دورات التعلم عبر الإنترنت.

< (2) حلقة نقاش مع الطلاب

• أيهم الكاوي ، جمعية تريجي
Erasmus Mundus ، رئيس
قسم الشرق الأوسط

• طلاب لاجئون من دول مختلفة
يتابعون الدراسة في لبنان

- السيدة صدف أكرم سعيد ، من العراق
(الجامعة اللبنانية)

- السيدة فاطمة البتول فاخرجي ، من
سوريا (DAFI)

- السيدة علاء معروف ، فلسطينية
(الأونروا)

- السيد أسامة الغميان ، من سوريا
(SPARK)

- السيد مهّد الصغير ، من سوريا
(HOPES)

- السيد أشرف عبد الوهاب ، من اليمن
(ليس طالباً)

< أسئلة وأجوبة مع نديم كركتلي ،
المفوضية الأوروبية، مدير الصندوق
الإتئماني الإقليمي للإتحاد الأوروبي
للإستجابة للأزمة السورية ' صندوق
مدد'



ينظر الطلاب إلى ضمان الجودة والاعتماد على أنها قضايا مهمة كما يعتبرون أن الدورات عبر الإنترنت ينبغي أن تكون مكتملة للدورات التقليدية. من هنا تُعتبر الدورات المختلطة بديلاً ولكنها تتطلب مشاركة قوية وصرامة وحماساً من الطلاب (معدل التسرب مرتفع). كما يطالب الطلاب بمتابعة أفضل من المعلمين للدورات عبر الإنترنت.

أدى التفاعل بين المشاركين من الطلاب والجمهور والسيد نديم كركتلي ، مدير الصندوق الإقليمي الإقليمي للإتحاد الأوروبي للإستجابة للأزمة السورية 'صندوق مدد' - إلى مناقشة مكثفة حول السبل الممكنة أو القائمة لمواجهة هذه التحديات كما تناول مسؤولية المجتمع الدولي والحكومات الوطنية ومؤسسات التعليم العالي المحلية. وافق المشاركون في جلسة النقاش على ما يلي:

- لا تزال الحاجة إلى تشجيع التحاق الطلاب اللاجئين وتيسير مهنتهم الأكاديمية تشكل تحدياً كبيراً. وسيكون لجميع التخصصات والمجالات الأكاديمية دور في إعادة بناء البلاد والتعرض الثقافي مفيد لهذا الغرض.
- يحتاج المجتمع الدولي إلى دعم عدد أكبر من الطلاب. ويجب البحث في دراسات الدكتوراه في حالة زيادة الطلب.
- قلل أصحاب المصلحة الدوليون والوطنيون من أهمية الحاجة إلى دورات اللغة الإنجليزية المتخصصة ودورات اللغات الأخرى التي تستهدف مواضيع الدراسة بشكل أكبر وتشمل الدعم اللغوي على الإنترنت. يجب اعتبار ذلك أولوية قصوى في إتقان البرنامج لتسهيل الوصول بشكل أكبر إلى فرص الدراسة والمنح الدراسية.

حلقة النقاش الثانية: " تقييم إحتياجات الطلاب اللاجئين والأكاديميين: من وجهة نظر مؤسسات التعليم العالي "

هدفت الجلسة إلى إستخلاص الدروس حول كيفية قيام مؤسسات التعليم العالي بتعزيز الوصول العادل وتحسين التعلّم أمام عدد أكبر من الطلاب اللاجئين والأفراد المحرومين في المجتمعات المضيفة.

من المعترف به على نطاق واسع أن مؤسسات التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وفي الإتحاد الأوروبي قد تأثرت بالأزمة السورية وارتفاع تدفق اللاجئين. سلّطت حلقة النقاش هذه الضوء على الجهود المختلفة لهذه المؤسسات في الإستجابة للأزمة والتحديات والعوائق التي تواجهها. وركّزت على الدروس والخبرات المشتركة مع التفكير في إحتياجات طلبة اللاجئين والدارسين في محاولة لاقتراح توصيات مناسبة ، مع مراعاة قيود المؤسسات.



في إطار تناول مسألة الاستجابات المؤسسية للأزمة السورية ، أضاء ممثلون من عدة جامعات على مجموعة من التحديات التي تواجه:

ووفقاً للدكتورة أسماء الشملي حلواني ، **الجامعة اللبنانية (LU)** ، فإن القيود المفروضة على الميزانية التي تواجهها جامعة الدولة العامة الوحيدة في لبنان تعوق المزيد من البرامج والمساعدة للاجئين على الرغم من مختلف اتفاقات التعاون الدولي والتعاون في المشاريع. تركّز الجامعة على توفير فرص التعليم لـ 70,500 طالب ، منهم 1700 من اللاجئين السوريين وكثيراً ما يكونون غير قادرين على تغطية رسوم التسجيل الأساسية، مما يؤثّر على التحاقهم بالجامعة.

لقد دُكر بالفعل أن حاجز اللغة في لبنان يدفع اللاجئين في كثير من الأحيان إلى دراسة العلوم الإنسانية التي يتم تقديمها في كثير من الأحيان باللغة العربية. في حين أن الطلاب الذكور غالباً ما يختارون العلوم الإنسانية والطلاب ، فقد تبين أن عدد الطلاب السوريين الملتحقين ببرامج العلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية قد تناقص منذ عام 2011. وحتى قبل الحرب ، إعتاد الطلاب على التسجيل في العلوم الإنسانية لتجنب التجنيد العسكري.

وخلال استعراضه للوضع في الأردن ، أؤدّ الدكتور ضياء أبو طير من **الجامعة الألمانية الأردنية (GJU)** على أوجه القصور المالية كحاجز رئيسي أمام وصول اللاجئين الشباب إلى التعليم العالي. غالباً ما يكون الدعم المالي محدوداً للغاية للتعامل مع الرسوم الدراسية العالية التي يُطلب من الطلاب دفعها. ويبقى الطلب على المنح الدراسية أعلى بكثير من العرض. يجب على الطلاب اللاجئين الحصول على وظيفة تؤثّر في ما بعد على نتائجهم الأكاديمية.

مدير الجلسة: نور الدين مناماني -
كمبوس فرانس Campus France,
مدير العلاقات الخارجية والمؤسسية

• **أسماء شملي حلواني ، الجامعة اللبنانية ، منسّقة في مكتب العلاقات الدولية**

• **ضياء أبو طير، الجامعة الألمانية الأردنية ، مدير برنامج الإتحاد الأوروبي للتعليم العالي**

• **علي غونس ، جامعة كارابوك ، نائب رئيس الجامعة**

• **روند حمدي البزاز ، جامعة دهوك ، رئيسة الشؤون الدولية**

• **ماتيو شنايدر ، جامعة ستراسبورغ ، نائب رئيس قسم العلوم في المجتمع**





يتفق جميع ممثلي الجامعات على أن الكفاءة اللغوية هي واحدة من العوائق والتحديات الرئيسية التي يواجهها الطلاب.

ووفقاً للدكتور علي غونس ، نائب رئيس جامعة كارابوك في تركيا ، فإن الجامعة وموظفيها الأكاديميين وطلابها لم يكونوا مستعدين تماماً لقبول اللاجئين السوريين عندما بدأت الأزمة نظراً لعدم وجود خبرة في تعليم الطلاب الدوليين في بيئة متعددة الثقافات. بما أن اللغة الرئيسية للتعليم في تركيا هي اللغة التركية ، فقد أثار المحاضرون والطلاب المحليون العديد من الشكاوى بسبب صعوبة الفهم. رداً على ذلك ، قدمت الجامعة برامج اللغة الإنجليزية لتسهيل دمج الطلاب ولكن جميع الدورات الأخرى تمت إتاحتها بشكل رئيسي باللغة التركية.

من جهته، إعتبر الدكتور ماتيو شنايدر من جامعة ستراسبورغ في فرنسا أن أوروبا يجب أن "تتحمل نصيبها من المسؤولية" وأن لا تدع الدول المجاورة تتولى هذه الأزمة بمفردها. من هنا يُعتبر توفير دورات اللغة الفرنسية (FLE - الفرنسية كلغة أجنبية) الخطوة الأولى ليس إلا من أجل تسهيل وصول اللاجئين إلى التعليم العالي. وعلى الرغم من أن تمويل استضافة الطلاب المهاجرين لا يزال غير كاف، فإن الدورة التحضيرية لتعلم اللغة (لمدة عام إلى عامين) تُعتبر طويلة للغاية ، حيث أنها تبعد الطلاب عن مجال دراستهم. وقد تكون أنظمة الرعاية الهادفة إلى دمج الطلاب تدريجياً حلاً أفضل.

في العراق ، تفتقر مؤسسات التعليم العالي إلى أماكن كافية لاستيعاب الطلاب في كليات العلوم. لذا يتابع الطلاب السوريون بشكل عام دورات تدريبية سنوية أو مهنية.

ولا يزال التوسع في الالتحاق بالتعليم العالي مصدر قلق ، لا سيما في ضوء نقص الوثائق، وارتفاع مستويات التسرب، وانخفاض نسبة الحضور وانخفاض نسبة التحاق الإناث بالتعليم.

ووفقاً للدكتور روند حمودي البزاز، جامعة دهوك في إقليم كردستان العراق ، فإن غالبية اللاجئين السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 عاماً غير قادرين على الوصول إلى التعليم العالي في العراق. وبالنظر إلى تدفق أكثر من 250,000 نازح إلى دهوك ، باتت المدينة غير قادرة على التأقلم مع الوضع العام. ويعيش العديد من الطلاب في الشوارع، حيث يواجهون مشاكل صحية أو يتعذر عليهم الانتقال من المخيمات إلى الجامعات.

إلى ذلك، يتم "دعوة" اللاجئين إلى مؤسسة التعليم العالي المحلية ، ولكن إفتقارهم إلى الوثائق والمستندات المطلوبة يحول دون تسجيلهم بشكل صحيح، وبالتالي يتعذر عليهم التخرج في نهاية الدورات الدراسية، على الرغم من التسهيلات والإجراءات التي اقترحتها جامعة دهوك.

ناقش المتحاورون عدم وجود الوثائق المناسبة والإعتماد والشهادات ووثائق السفر كعوامل تعوق قبول الطلاب وتخرجهم. كما تناول المتحاورون مواضيع



مثل جهل الطلاب بالإجراءات الجامعية، وعدم وجود التوجيه الأكاديمي والمهني الذي يوفّر مسارات لسوق العمل أو التعليم الإضافي/التكميلي.

أقرّ المتحاورون بأن توفير التعليم في الحالات الإنسانية وحالات الطوارئ يتطلب التزاماً أكبر من جانب مؤسسات التعليم العالي والحكومات. صحيح أن الأولويات الأخرى لإنقاذ الحياة مثل تأمين الغذاء والمأوى مهمة للغاية ، إلا أن الحاجة واضحة إلى زيادة مستويات التمويل والاهتمام الممنوح للتعليم العالي.

وتم تقديم إقتراحات مثل زيادة التمويل للطلاب اللاجئين من خلال منح دراسية إضافية أو دورات لتعليم اللغة لأغراض محددة أو إستكمال تمويل الباحثين في الجامعات. كما أوصى المتحاورون بزيادة التنسيق بين الشركاء المؤسسيين والجمعيات، على المستويين المحلي والوطني ، في أوروبا والمنطقة ، وكذلك العمل بشكل وثيق مع المجتمع السوري لتقييم احتياجاته.

الجلسة الثانية: دور السلطات العامة

جلسة النقاش الأولى: "تحديد المشكلة، المناهج، النتائج والتحديات

الأخرى: من وجهة نظر المؤسسات الحكومية"

إستكشفت هذه الجلسة بعض الطرق التي تستجيب بها الحكومات والنظم التعليمية للأزمة السورية وتدفق اللاجئين. كما ركزت الجلسة على فهم سبل معالجة وزارات التعليم العالي والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات الصلة لمسألة تراجع نسب إلتحاق الطلاب السوريين بالتعليم العالي في البلدان المضيفة ، مقارنة بإحصائيات ما قبل الحرب. كما تم الوقوف على التباين الهائل بين العدد الفعلي للطلاب اللاجئين المسجلين في نظم التعليم العالي في البلدان المضيفة وعدد الطلاب اللاجئين في سن الإلتحاق بالجامعة.

في لبنان ، أعطت وزارة التربية والتعليم العالي، وفقاً للدكتور أحمد جمال ، الأولوية لتأمين التعليم الابتدائي والثانوي للاجئين السوريين. وتركز التطورات السياسية بشكل رئيسي على معالجة الأعداد الهائلة للطلاب اللاجئين والتحديات الجسيمة الماثلة أمامهم على مستوى التعليم الثانوي. ومع إكمال السوريين للمدرسة الثانوية، تبرز حاجة متزايدة لتوفير أماكن في الجامعة. ويوجد حالياً 5780 تلميذاً سورياً مسجلاً في الجامعات اللبنانية، بينما كان عددهم قبل الحرب حوالي 13000 طالب. وتساهم معرفة الطلاب المحدودة حالياً باللغة الإنجليزية أو الفرنسية في تقييد خياراتهم.

من جهته، عرض الدكتور أشرف حاتم الوضع في مصر ، مشيراً إلى أن السوريين يشكّلون 46 ٪ من العدد الإجمالي للطلاب الدوليين. في الأصل، كان السوريون يُعاملون مثل المصريين في الجامعات العامة والخاصة ؛ ولكن منذ عام 2015 ، تم تقسيم السوريين إلى مجموعتين من حيث الرسوم . أما أولئك الذين أكملوا تعليمهم الثانوي في مصر أو سوريا فلا يزالون يُعاملون مثل المصريين. أما أولئك الذين تخرجوا من المدارس في منطقة الخليج فيُعاملون كطلاب دوليين.

مدير الجلسة: نديم كركتلي، المفوضية الأوروبية، مدير الصندوق الإئتماني الإقليمي للإتحاد الأوروبي للإستجابة للأزمة السورية- 'صندوق مدد'

الأردن - سهى عبد الرحمان، مستشارة الشؤون الثقافية في السفارة الأردنية في لبنان

لبنان - أحمد الجمال، مدير عام التعليم العالي

تركيا - كاغان بيلجي أوزديمير، مدير المكتب الدولي ، المجلس التركي للتعليم العالي (YÖK)

مصر - أشرف حاتم، مستشار الجامعة الأميركية في القاهرة، الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للجامعات



في الأردن ، تتمثل المشكلة الرئيسية التي تواجه الطلاب السوريين في عدم وجود وثائق. ووفقاً للسيدة سهى عبد الرحمان ، فإن وزارة التعليم العالي تدير نظاماً من التمييز الإيجابي من خلال تحديد شروط مسبقة ميسرة لغير الأردنيين كشرط للدخول، مما سمح بتسجيل الطلاب السوريين في الوزارة.

من جهته، عرض الدكتور كاغان بيلجي أوزديمير الوضع في تركيا التي تستضيف حالياً أكثر من ثلاثة ملايين سوري ، والكثير منهم الآن يتخرجون من المدارس الثانوية، من بينهم 98% لا يمكنهم الوصول إلى التعليم العالي ، لكن الحكومة التركية حددت الهدف لعام 2018 عند 25000 سوري مسجلين في الجامعة.

في معرض الإجابة عن سؤال حول ما إذا كانت الحكومات أو الجامعات يجب أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن زيادة عدد الطلاب السوريين الملتحقين بالتعليم العالي وحول ما إذا كانت هناك أية استراتيجيات حكومية للتعامل مع هذا الوضع، تم طرح النقاط التالية:

وكما ورد أعلاه، في لبنان ، تركّز استراتيجية الوزارة بشكل أساسي على التعليم الابتدائي والثانوي. كما تُسجّل معدلات تسرب كبيرة في التعليم الثانوي لأسباب مالية واقتصادية. من هنا يُعتبر التمويل وتوفير الموارد من القضايا الرئيسية الماثلة أمام قطاع التعليم العالي الذي ينوء أصلاً تحت الأعباء، حيث يتعذر على الطلاب دفع رسوم مخفضة. على الرغم من أن الجامعات تتمتع بالمرونة لتطوير مبادرات لتأمين التحاق الطلاب، فإن المؤسسات تعتمد عادة على هذه الرسوم من أجل البقاء. من هنا تدعو الحاجة إلى السعي لمزيد من التعاون بين المانحين والحكومات.

في مصر ، يفوق الطلب العرض بأشواط، ويتواجد خمسة ملايين "ضيف" من دول أخرى غير سوريا وهم يسعون أيضاً للدخول إلى نفس نظام التعليم العالي. ويُسجّل في صفوف السوريين الطلب الأعلى (80%) على الدراسات الطبية. وعليه، قام المجلس الأعلى للجامعات بتوسيع التعلم المختلط لتلبية الاحتياجات في هذا القطاع.

في الأردن ، يلتحق العديد من الطلاب بالتخصصات "الخاطئة" ويكتظون في العديد من الجامعات ، جزئياً في مجالات الدراسة التي "تُمليها الجهات المانحة". كما يتم تقديم العديد من المنح الدراسية للطلاب السوريين بدون النظر في خلفياتهم التعليمية أو في ما درسوه من قبل في الأردن أو في سوريا.

كما تبرز مشكلة أخرى وهي أن العديد من المنظمات غير الحكومية لا تغطي سوى الرسوم الدراسية للطلاب بدون تقديم إعانة تعليمية، أو تقوم بحصر المنح الدراسية بفصل أو فصلين دراسيين، مما يضع الطلاب في موقف صعب للغاية ويجعل من الصعب عليهم إكمال دراستهم بنجاح.

يُعتبر الإنتشار الجغرافي للطلاب داخل الجامعات أيضاً مشكلة؛ حيث يستحيل على بعض الجامعات إستيعاب الأعداد الهائلة للطلاب، بخلاف جامعات أخرى



قادرة على الإستيعاب. من هنا يُعتبر معدل التسرّب مرتفعاً نسبياً، ولا سيما في الجامعات الأولى.

في تركيا ، يتم دعم السوريين في الجامعات الحكومية من خلال 5000 منحة دراسية في إطار برنامج مدته خمس سنوات، وذلك منذ عام 2014.

ويسود الشعور بأن هناك حاجة لمزيد من التواصل المباشر مع تدخلات الإتحاد الأوروبي، وخاصة في لبنان والأردن. في لبنان ، يجري العمل على المشاركة وحقوق الإنسان لإعداد الطلاب للمستقبل. في مصر، تتوافر إرادة سياسية قوية لمساعدة جميع السوريين وغيرهم من الضيوف أكاديمياً كما تسود رغبة مماثلة في الأردن. في تركيا، يسود الإدراك التام بأن العديد من السوريين لن يعودوا إلى بلادهم قريباً وبأنهم بحاجة إلى الاستعداد للحياة في تركيا.





حلقة النقاش الثانية: "إستجابة المجتمع الدولي"

لقد لعب المجتمع الدولي دوراً رئيسياً في توفير التمويل والمساعدة المادية والخبرة في إطار الإستجابة لأزمة اللاجئين السوريين. وقد بذلت جهود هائلة من أجل تحسين التعليم العالي للاجئين والتعليم في حالات الطوارئ في خلال السنوات الماضية. وقد سلّطت حلقة النقاش هذه الضوء على جهود المجتمع الدولي والتحديات التي تواجهه في ردم الفجوة التعليمية بين اللاجئين مع الحرص على الإستدامة والآفاق المستقبلية.

ووفقاً للسيدة كلير موريل، فقد تحرّكت **المفوضية الأوروبية** بقوة في مجال إدارة هجرة اللاجئين وتقديم الدعم لتعزيز إدماج اللاجئين في أنظمة التعليم العالي في أوروبا وفي البلدان الأخرى.

وتمثّلت الأولوية في التركيز على بلورة شراكات إستراتيجية مع الشركاء المحليين، وتوفير الدعم اللغوي عبر الإنترنت ودعم الباحثين اللاجئين داخل أوروبا وخارجها بفضل مشروعات بناء القدرات في التعليم العالي من خلال برنامج إيراسموس بلاس + Erasmus.

من جهته، أشار السيد نديم كركتلي إلى الصندوق الإئتماني الإقليمي للإتحاد الأوروبي للإستجابة للأزمة السورية، "صندوق مدد"، باعتباره إستجابة متكاملة وغير إنسانية الطابع من الإتحاد الأوروبي للأزمة، حيث تعالج في المقام الأول الإحتياجات التعليمية والإقتصادية والإجتماعية على المدى الأطول في صفوف اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة المجهدة.

ويتمثل الشاغل الرئيسي للصندوق الإئتماني في إطار تمويل برامج التعليم في منع جيل كامل من فقدان الأمل بالمستقبل.

على المدى الطويل، يمكن تمديد "صندوق مدد" إلى ما بعد ولايته الأولية، من خلال سيناريوهين محتملين. في السيناريو الأول، تستمر الأزمة وتحتاج المشاريع إلى رعاية المزيد من النازحين في البلدان المجاورة. في السيناريو الثاني، يتم التركيز على عودة اللاجئين وإعادة إعمار سوريا.

بالإضافة إلى ذلك، تمكّنت **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** (UNHCR) من خلال مبادرة ألبرت إينشتاين الألمانية الأكاديمية للاجئين (DAFI) من توفير دعم كبير للتعليم العالي للاجئين السوريين في المنطقة.

ووفقاً للسيدة مارين كروغر، فإن مفتاح نجاح مبادرة DAFI هو تعاونها القوي مع شركاء التنفيذ المحليين. ويسهّل هذا التنسيق الوصول إلى المنح الدراسية للتعليم العالي كما يقلّل من معدل تسرب الطلاب إلى أدنى حد ممكن.

مدير الجلسة: **ديفيد ويلر**، **الفنار للإعلام**، **محرر**

(أ) الإتحاد الأوروبي

- **نديم كركتلي**، **المفوضية الأوروبية**، مدير الصندوق الإئتماني الإقليمي للإتحاد الأوروبي، للإستجابة للأزمة السورية "صندوق مدد"

- **كلير موريل**، **المفوضية الأوروبية**، المديرية العامة للتربية، الشباب، الرياضة والثقافة، رئيسة وحدة التعاون الدولي

(ب) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR

- **مارين كروجر**، **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، مسؤولة التعليم العالي قسم الحماية الدولية

(ت) المانحون من جهات خاصة

- **فاروق بورني**، مدير حملة **الفاخرة**، **قطر**



ويُعتبر التنسيق بين المؤسسات على المستويين القطري والإقليمي ، مثل مشروع اليونسكو ومشروع HOPES، عاملاً حاسماً لنجاح البرنامج ولتعزيز الإستجابة لاحتياجات اللاجئين.

كما بذل كل من المؤسسات الخاصة والمانحين ، مثل برنامج الفاخورة ، الجهود الجبارة من أجل تحسين التعليم العالي للاجئين ، من خلال الإرتقاء من حملة يقودها الطلاب إلى منظمة توقّر نظام دعم شامل للتعليم العالي في غزة وتقوم بتمويل بعض المشاريع داخل سوريا.

من جهته، إعتبر السيد فاروق بورني أن توفير المزيد من الفرص للاجئين سيمكّن الطلاب السوريين من قيادة إعادة إعمار سوريا في المستقبل.

أقر المتحاورون بأن توفير التعليم في الحالات الإنسانية وحالات الطوارئ يتطلب التزاماً أكبر من المجتمع الدولي. وعليه، يُعتبر توسيع الدعم في التعليم العالي، مع الإستمرار في النظر بسبل الإستجابة المثلى لهذا الدعم لاحتياجات اللاجئين، أحد المتطلبات لضمان استمرار اللاجئين السوريين في تعليمهم في هذه الأزمة الطويلة الأمد.

كما يُعتبر تكثيف التواصل والتنسيق على المستوى الدولي أمراً ضرورياً لمنع إزدواجية البرامج وضمان استجابة منسّقة. وعليه، من المهم إيجاد طرق جديدة للتواصل مع المستفيدين وتعزيز البرامج المتاحة.

كما شدّد المتحاورون على أهمية أخذ المجتمعات المضيفة وأنظمة التعليم الوطنية بعين الإعتبار لدى تقديم الدعم التعليمي للاجئين بالإضافة إلى توفير التعليم في مرحلة الإنتقال إلى التنمية طويلة الأجل.





معرض فني تشاركي لمشاريع ومبادرات المشاركين في المؤتمر

إنتهى اليوم الأول بمعرض عام للملصقات المختلفة حول المشاريع والمبادرات التي قامت بها المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، وكانت جلسة التشبيك هذه فرصة للمشاركين لعرض مبادراتهم وتشارك تجاربهم مع بعضهم البعض بشكل غير رسمي.

للمزيد من المعلومات:

<http://www.hopes-madad.org/gallery/?gallery=22>





اليوم الثاني - 27 سبتمبر/أيلول 2017

الجلسة 3 - مناقشة خبرات ومشاريع خلاقة

مجموعة العمل الأولى: "تسهيل الإلتحاق بالتعليم العالي: برامج منح التعليم العالي وما بعد"

أطلقت المنظمات الوطنية والدولية ومؤسسات التعليم العالي برامج منح دراسية مختلفة كما اعتمدت مناهج مختلفة في المنطقة وفي أوروبا لتزويد الطلاب الشباب اللاجئين بفرص التعليم العالي وتيسير حصولهم على التعليم العالي. ورُكِّز النقاش في خلال جلسة الاختتام هذه على بعض برامج المنح الدراسية في محاولة لدراسة العوامل المسبقة وعوامل النجاح للمبادرات ومناقشة التحديات والنهج التي تتجاوز معالجة فجوة التمويل بالنسبة إلى الشباب ونقص الموارد في دعم التعليم العالي للاجئين.

النهج الأول: الدعم قبل الوصول إلى التعليم العالي.

إلى جانب مخططات المنح الدراسية المقدمة من مختلف المانحين والشركاء، فإن النهج والتركيز الرئيسي الذي تبنته الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB) في برامج تعليم اللاجئين في الحرم الجامعي وخارج الحرم الجامعي، هو إعداد الطلاب الجامعيين للقبول الجامعي. ووفقاً للدكتور ربيع شبلي، تقدم الجامعة الأمريكية في بيروت أيضاً التعليم الرسمي المتنقل من خلال وضع برامج تعليمية في المدارس المحلية لزيادة فرص الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي والمتوسط والعالي. وتشمل برامج التدريب اللغة الإنجليزية المكثفة، والدعم النفسي والإجتماعي، والتدريب المهني والتعلم الرقمي، مع التركيز بشكل خاص على التسرب من المدارس لتعزيز فرص العمل والمساقات الجماعية الإلكترونية المفتوحة MOOCs لتوفير الأرصدة للاجئين.

النهج الثاني: تسهيل عملية إلتحاق الطلاب اللاجئين

قدّم الدكتور محمد سلمان برنامج الترحيب باللاجئين الطموحين الذي وضعته جامعة بروكسل الحرة (VUB) لتقديم الدعم الفعال لإدماج اللاجئين الذين حصلوا على وضع لاجئ رسمي في بلجيكا في جامعة VUB. من خلال تحليل النظام التعليمي السوري والتحديات التي يواجهها الطلاب اللاجئين، سواء من حيث إجراءات الإلتحاق بالجامعة (حاجز اللغة) عبر الإنترنت، أو من حيث الصعوبات في كتابة المقالات الأكاديمية - بالنظر إلى إعتيادهم الأكبر على الأساليب الرسمية والتقليدية - أو من حيث صعوبات التقييم والإمتحانات، تمكنت الجامعة من إتاحة برامج تعليمية خاصة للاجئين مثل البرامج العربية الخاصة والبرامج المصممة خصيصاً لتلبية الإحتياجات التعليمية للطلاب السوريين.

النهج الثالث: تركيز خاص على إندماج الطلاب في سوق العمل المحلي/ جهود إعادة الإعمار

وكما عرض السيد يانيك دو بونت ، فإن هدف سبارك SPARK هو تطوير برامج التعليم العالي وريادة الأعمال بهدف إنشاء مجموعة من الخريجين يمكنهم قيادة مجتمعاتهم المتأثرة بالنزاعات في المستقبل. كما يتم تقديم المنح الدراسية

مدير الجلسة: أبيل بيكراس ، بعثة
الإتحاد الأوروبي لدى الجمهورية
اللبنانية

• يانيك دو بونت، مدير سبارك SPARK،
برنامج سبارك للمنح

• ربيع شبلي، مدير مركز الالتزام
المدني وخدمة المجتمع (CCECS)،
الجامعة الأميركية في بيروت

• محمد سلمان، مدير البرنامج
الأكاديمي، برنامج استقبال الطلاب
اللاجئين، جامعة بروكسل الحرة

المقرّر: روزا دي ستيفانو، الحراك
البحثي والمشاريع الأوروبية، جامعة
ساينزا، إيطاليا



الكاملة للتعليم المهني والفني والتدريب المهني والتقني في مجالات محددة ومختارة مع الإهتمام الشديد بالعمل المستقبلي أو بإعادة إعمار سوريا. في هذا السياق ، ينصب تركيز سبارك SPARK الرئيسي على توفير التدريب على القيادة وريادة الأعمال لأغراض التمكين الإقتصادي.

وركزت المناقشة بين المتحاورين والجمهور على الحدّ من المنح الدراسية كحل فريد لتيسير الوصول إلى التعليم العالي أمام اللاجئين. ويتم عادة تقديم المنح الدراسية التقليدية للاجئين ، للدراسة الجامعية، بطريقة غير منسقة وعشوائية. ونظراً لحجم الأزمة السورية ، فإن هذا النهج لا يفلح في تسريع تعلم الطلاب للغة وتزويد الطلاب بفرص العمل.

وعليه، يجب تقييم البرامج التعليمية الحالية من أجل اقتراح المزيد من البرامج المصممة خصيصاً لتلبية الإحتياجات التعليمية لدى اللاجئين السوريين في إطار إستراتيجية أكثر تكاملاً وشمولية.

واتفق المشاركون على أنه ينبغي تطوير البرامج في إطار مقارنة أكثر نظامية لتحقيق إستجابة أكثر كفاءة واستدامة من خلال استخدام الموارد الحالية والنظم الوطنية.

إلى ذلك، يجب إتاحة برامج إضافية للدورات حول القيادة وريادة الأعمال ودورات تدريبية للطلاب لمساعدتهم في التغلب على الصعوبات الحالية التي تواجههم في الجامعات وكذلك لإعدادهم لحياتهم المهنية. ويتمثل التحدي الرئيسي في تعميم مثل هذه الحلول الشاملة والمصممة خصيصاً في الجامعات العامة وعلى مستوى الحكومة. وعليه، يُعتبر خلق التآزر وزيادة التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الوطني (مقدمي الخدمات ، السلطات ، مؤسسات التعليم العالي) المفتاح لتعزيز الإندماج في النظام التعليمي وزيادة القنوات المالية.





المجموعة الثانية: "بناء قدرات المؤسسات بغية إستقبال ودمج الطلاب والأكاديميين اللاجئين"

يمثل تدفق الطلاب اللاجئين إلى نظم التعليم العالي في البلدان المضيفة تحدياً هائلاً لمؤسسات التعليم العالي المستقبلية، كما أثبتت الأعداد الهائلة التي قدمها البروفسور حسن مندال (المجلس التركي للتعليم العالي).

يتواجد أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ سوري في تركيا ، من بينهم نحو 500 ألف في سن الإلتحاق بالجامعة. حالياً، يوجد 15,000 (3٪ فقط) منهم مسجلين في مؤسسات التعليم العالي ، مع وجود 4,000 طالب مدعوم بالمنح الدراسية. بالإضافة إلى ذلك ، يشغل 350 أكاديمي سوري مناصب في الجامعات التركية، ما يمثل 12% من الأعضاء الدوليين في الهيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي التركية . ولكن لم يحالف الحظ بذلك المئات ، إن لم يكن الآلاف من الأشخاص من ذوي المؤهلات. وكما أشار البروفيسور مندال ، " في تركيا، ما يهم بالدرجة الأولى هي الأرقام التي يتم احتسابها أولاً عند التفكير في الإستجابة للوضع".

تواجه المؤسسات العديد من المشاكل في محاولة إستيعاب الطلاب السوريين المحتملين. وتتراوح هذه المشاكل بين الإفتقار إلى الكفاءة اللغوية والوثائق المفقودة وعدم كفاية التحصيل العلمي السابق والصعوبات المالية والنفسية الفردية التي يواجهها اللاجئون عادة.

ويكمن أحد أكبر التحديات في النقص الهائل في المعلومات عن نظام التعليم العالي التركي في صفوف الشباب السوري الذي يتطلع إلى التعليم العالي، لا سيما في ما يتعلق بالإجراءات والمتطلبات الرسمية. وقد استجابت الجامعات التركية بطرق مختلفة لهذا الوضع. ويقوم مجلس التعليم العالي التركي (YÖK) ، بمطلته الشاملة والتنسيقية لنظام التعليم العالي في تركيا، بمراقبة الوضع عن كثب. كما يقدم المشورة للمؤسسات المتأثرة بالأزمة. وقد قرّر إنشاء وحدة خاصة ضمن هيكله الخاصة لتوفير معلومات أفضل للسوريين عن نظام التعليم العالي التركي.

إلى ذلك، تركّز إستراتيجية تم تطويرها في مؤتمر هاتاي في مارس/آذار 2017 على إستحداث المزيد من البرامج في مجالات التدريب المهني (العالي) والتعليم عن بعد، مما يخفف الضغط الهائل الناجم عن ارتفاع الطلب على مقاعد الدراسة في بعض المجالات الأساسية في الجامعات التقليدية.

ويتشابه الوضع إلى حد ما في البلدان الأخرى في المنطقة المتأثرة بالأزمة السورية، مع اختلاف واضح واحد: إستجابة الحكومة في تركيا أضعف بكثير، وفي بعض الحالات حتى غير موجودة. ويرجع هذا إلى محدودية الوسائل وعدم كفاية الهياكل المتاحة. ولذلك، يُعتبر الدعم الدولي مهماً للغاية بالنسبة إلى أنشطة بناء القدرات داخل مؤسسات التعليم العالي. وقد تم تقديم مبادرتين بهذا الخصوص للجمهور.

مدير الجلسة: هناء عضام الغالي،
الجامعة الأميركية في بيروت،
المنسقة العامة للبرامج ومحاضرة

• مارسيلو سكاليزي ، مدير إتحاد
الجامعات المتوسطة (Unimed)،
مشروع RESCUE

• دافيد فن كامبن، مدير مشروع،
دعم وبناء القدرات ضمن مشروع
HOPES، الهيئة الهولندية
للتعاون الدولي في مجال
التعليم العالي Nuffic

• حسن مندال، نائب الرئيس،
المجلس التركي للتعليم
العالي (YÖK)

المقرر: ياسر الشايب ، منسق مكتب
Erasmus + إيراسموس بلاس
الوطني ، مصر



أشار إتحاد الجامعات المتوسطة (UNIMED) إلى مشروع يسمى RESCUE تم تنفيذه مؤخرًا في بعض دول الشرق الأدنى. ويهدف إلى مساعدة الجامعات المحلية في التعامل بشكل أفضل مع احتياجات الطلاب اللاجئين المسجلين.

من جهته، شدّد الدكتور مارسيلو سكاليزي على الحاجة إلى إنشاء مرصد دائم حول اللاجئين/ النازحين داخلياً في حالات الأزمات في ما يتعلق بالتعليم / التعليم العالي. وهذا من شأنه أن يساعد على فهم الأوضاع بشكل أفضل واستخدام التعليم (العالي) كأداة لمكافحة الأزمات من خلال تزويد الشباب المتأثرين بالفرص التعليمية، وبالتالي تدارك ضياع جيل بأكمله والمساعدة في الإستعداد بشكل أفضل للمستقبل.

يجب تطوير مسارات عمل جديدة تركّز على الإحتياجات الفعلية، كما ينبغي إتاحة البرامج داخل سوريا نفسها. " لا يمكننا التنبؤ بالمستقبل ، لكن على الأقل يمكننا أن نحاول توخي مرونة أكبر قدر الإمكان من أجل تكييف أنفسنا مع الظروف المتغيّرة باستمرار على الأرض". لذلك ، من الضروري الحصول على بيانات وإحصائيات موثوق بها من أجل فهم أوضح للاجئين والإحتياجات في مجال التعليم (العالي).

من الواضح أن المؤسسات المشاركة في معالجة مشاكل اللاجئين تعاني من عدم التنسيق في ما بينها. ومن شأن إنشاء أداة تنسيق فعالة أن تمنع التشرذم والإزدواجية وتطوير "عقلية الجزر" بين مقدّمي الخدمات. كما يجب على مختلف أصحاب المصلحة العمل معاً بطريقة منسّقة من أجل الإستدامة المستقبلية ورفع مستوى الأنشطة القائمة.

وقال الدكتور سكاليزي إن النهج الإقليمية والمبادرات والمشاريع الوطنية المصممة خصيصاً ينبغي أن تولى اهتماماً خاصاً لإحتياجات ومعوقات مؤسسات التعليم العالي المحلية. ولتحقيق ذلك، من الضروري للغاية إشراك المجتمعات المحلية في أي تدبير خاص باللاجئين، وبالتالي تجنب التوتر الإجتماعي والسياسي.

في العرض الذي قدّمه السيد دافيد فن كامبن، وكما ذكر في الجلسة العامة ، اعتبر مشروع HOPES أكثر من مجرد برنامج للمنع الدراسية ، حيث يركّز أيضا على أنشطة بناء القدرات. وقد تحققت هذه الأنشطة من خلال دعوة لتقديم مقترحات، حيث دُعيت مؤسسات التعليم العالي المحلية ومعاهد البحوث والمنظمات غير الحكومية كذلك لتقديم مقترحات مشاريع للمساعدة في تسهيل مشاركة السوريين في التعليم العالي. وقد حشدت الدعوة الأولى إهتماماً كبيراً بما يقرب من مائتي طلب ، تم اختيار تسعة عشر مشروعاً منها. كما ظهرت مجموعة متنوعة واسعة من أفكار المشاريع خلال هذه الدعوة بدءاً من التعليم الرقمي، والإعتراف بالمؤهلات السابقة إلى قابلية التوظيف. وقد حظي هذا الموضوع الأخير بقدر كبير من الاهتمام ، حيث ركّزت مقترحات المشاريع على مختلف الأنشطة، بما في ذلك التوجيه المهني، وتطوير المناهج والتدريب على مهارات ريادة الأعمال ، إلخ.



وفي إطار الدعوة الثانية المخطّط لها في نهاية عام 2017 ، تمت دعوة جميع أصحاب المصلحة المشاركين لنقل الرسالة إلى مؤسسات التعليم العالي المحلية والمنظمات غير الحكومية، ودعوتهم إلى تقديم مشاريع مستقبلية.

رُكِّز **النقاش** في جزء منه على مسألة توظيف خريجي الجامعات السورية والدور المحتمل للجامعات في هذا المجال. على الرغم من الإدراك بأن الجامعات لا يمكنها خلق فرص عمل، إلا أنه تم التأكيد على أنها تتحمل مسؤولية في هذا الصدد تجاه طلابها. كما تم التأكيد على غياب بيانات موثوقة في معظم البلدان في ما يتعلق باحتياجات سوق العمل؛ ومع ذلك، حتى في هذا السياق، لا تزال المشورة المهنية ممكنة.

ويصعب سبر أغوار الوضع داخل سوريا. وعليه، تدعو الحاجة إلى مزيد من الأبحاث، خاصة في ما يتعلق بما يحتاج إليه سوريا من قوى عاملة لإعادة بناء البلاد بمجرد حلول السلام.

يجب تزويد الجامعات بتوجيهات أفضل لمساعدة وتدريب الطلاب في التحضير لمسيرتهم المهنية. وفي هذا الصدد ، تم توجيه نداء حتى لا يتم نسيان مؤسسات التعليم العالي في سوريا نفسها. ولا يقتصر الأمر على استيعاب عدد كبير من الأشخاص النازحين داخليًا، بل يلعب دورًا حيويًا في منع المزيد من الشباب من الفرار من البلاد.

وتبع ذلك مناقشة حية أخرى حول كيفية اتخاذ القرارات على المستوى الجامعي. وفي حين فضّل عدد من المشاركين إتباع نهج من الأسفل إلى الأعلى، حيث تعمل الجامعات بشكل مستقل عن الفهم والقبول بمسؤوليتها الاجتماعية ، إختار البعض الآخر إستجابة مركزية (من الأعلى إلى الأسفل) - خاصة بالنظر إلى الحجم الهائل للأزمة.

إتفق الجميع على أنه من الأهمية بمكان أن يفهم قادة الجامعات المشكلة. وهنا، من الضروري نشر المزيد من المعلومات وبناء الوعي. ولكن في نهاية المطاف، فإن إيجاد الحلول المناسبة هو مسؤولية المجتمع العالمي (الأكاديمي) ككل. كما يجب تطوير هياكل تنسيق محسّنة وتوفير المزيد من الأموال لمواجهة التحدي بالشكل المناسب.





المجموعة الثالثة: " المساقات الجماعية الإلكترونية المفتوحة MOOCs والتعلم المدمج للوصول إلى الطلاب والأكاديميين اللاجئين "

تبرز العديد من العوائق أمام التعليم العالي للاجئين في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك أنظمة التأهيل غير المتوافقة، والرسوم باهظة الثمن والحاجة إلى إعطاء الأولوية للمكاسب المالية على حساب متابعة التعليم. وبما أن الفجوة بين الحاجة والإعتمادات لا تزال قائمة، فقد ركزت مجموعة العمل هذه على التعلم الإلكتروني، والمساقات الجماعية الإلكترونية المفتوحة (MOOCs) والتعلم المختلط كبديل مكمل لاستجابة التعليم العالي للاجئين.

ووفقاً للسيدة غرايس أتكينسون، فإن المناهج المصممة خصيصاً من MOOCs المقدمة من جامعة كيرون Kiron **المفتوحة للتعليم العالي** تسهّل على الطلاب الوصول إليها ويمكن الإعتراف بها في إحدى الجامعات بمجرد إستيفاء الطلاب للمتطلبات المتصلة باللغة والمتطلبات القانونية. ولن تساعد منصات التعلم الرقمي على الإنترنت الطلاب **في الموقع** وانتقال اللاجئين فقط في الوصول إلى التعليم العالي بل أيضاً في تذييل العوائق التي تحول دون ذلك. ويدمج نهج كيرون الإبداع في التعليم بين التعليم الرقمي والتقليدي مع توفير خدمات الدعم مثل التوجيه، والإرشاد النفسي والاجتماعي، والتوجيه لخلق أفضل بيئة تعليمية للطلاب.

من جهته، شدّد جيلاني لملومي من جامعة **تونس الافتراضية (VUT)** في عرضه على أهمية تطوير تقنيات التعليم للتعليم مدى الحياة. ومن خلال تطوير مناهج جامعية إلكترونية وعلى شبكة الإنترنت، تأخذ جامعة VUT في الإعتبار احتياجات الطلاب التونسيين وسوق العمل الدولي. ومن خلال إقامة المزيد من الشراكات والتعاون مع العديد من الجامعات الأوروبية والإقليمية، يمكن تشكيل مجموعة من الدورات التدريبية عبر الإنترنت، وإتاحة شهادات البكالوريوس والماجستير الإحترافي كبديل عن برامج التعليم العالي التقليدية للاجئين.

ويتمثل أحد التحديات الكبيرة لمقدمي التعلم الإلكتروني في عدم قبول هذا النوع من التعليم من قبل الطلاب بسبب المفاهيم الخاطئة والتحيّز. وغالبا ما تعزّز هذه النظرة المشكّلة بسبب عدم الإعتراف بهذه البرامج واعتمادها في العديد من البلدان، بما في ذلك سوريا. ومن التحديات الأخرى ارتفاع معدلات التغيب عن الدراسة والتسرّب لأسباب متعددة، بما في ذلك الضغط الإقتصادي والمالي على الطلاب. كما أثار كل من المتحاورين قضية اللغة، حيث تتطلب الدورات التدريبية المكثفة عادةً إجادة اللغة الإنجليزية التي يفتقر إليها معظم اللاجئين.

كان التفاعل بين المتحاورين والجمهور قيماً من حيث مناقشة سبل معالجة أو مواجهة بعض هذه التحديات:

• تقرر المنظمات الإنسانية والحكومية بالإمكانات الهائلة للمنصات الرقمية لتعليم اللاجئين. وفي ما يتعلق بوصول اللاجئين إلى منصات الإنترنت في

مدير الجلسة: هاري هينز، المجلس الثقافي البريطاني، أخصائي التعلم عن بعد ومدير برنامج اللغة الإنجليزية ضمن مشروع HOPES

• *غرايس أتكينسون، مديرة المشاريع في الأردن، جامعة كيرون Kiron المفتوحة للتعليم العالي*

• *جيلاني لملومي، رئيس، جامعة تونس الافتراضية*

المقرر: برونوين باري، شراكة باديليا PADILEIA، رئيسة كلية الشؤون الدولية في كينجز كوليدج في لندن



المخيمات واستعدادهم للهاتف المحمول، فقد تبين أن معظم اللاجئين لديهم اتصال بالإنترنت ويمكن الوصول إليهم بسهولة عبر قنوات التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، قد تساعد مراكز الدراسة في المخيمات ومعدات تكنولوجيا المعلومات اللاجئين في تسهيل الوصول إلى مثل هذه البرامج.

• غالباً ما يكون إنشاء وحدات التعلم الإلكتروني أكثر تكلفة من توفير التدريس في الفصول الدراسية، حيث لا يكون الطلاب قادرين على تحمل تكاليفهم وإعالة أنفسهم بدون عمل، مما يؤثر أيضاً على الأداء الأكاديمي للطلاب ويؤدي إلى التغيب عن الدراسة والتسرب. من هنا قد يساعد تقديم المزيد من الدعم والمكافآت الطلابية الطلاب اللاجئين على التغلب على المعوقات أمام الدراسة.

• تدعو الحاجة لتزويد الطلاب بالدعم الرعوي وكذلك الدعم الأكاديمي. والهدف من ذلك هو ضمان وصول الطلاب إلى إطار من إجراءات الدعم التي تعتمد على أفضل الممارسات وتفي باحتياجات الطلاب، وهي ذات جودة جيدة ومتسقة. كما ينبغي أن يساعد الإطار التعليمي الطلاب على متابعة تقدمهم وأدائهم بطريقة أكثر منهجية وربط هذه النتائج بتطلعاتهم على المدى الطويل.

• ينبغي أن تتضمن البرامج تدريباً حسب الطلب/ مصمماً خصيصاً لأصحاب العمل والموجهين في الدعم النفسي الاجتماعي. ويحتاج الطلاب أيضاً إلى تدريب إضافي على مهارات الدراسة وفي بعض الأحيان على استخدام الأجهزة. كما يجب تأمين دعم خاص مثل النقل من وإلى مركز التدريس لتمكين الطلاب من تحقيق التوازن بين العمل والتعليم العالي.

• في ما يتعلق بالشهادات وضمان الجودة والاعتماد، يجب أن تعترف الحكومات بالدورات التي تتطلب تخصيص عالي الجودة واعتماداً مناسباً. وتطلب معظم الجامعات المعادلات من أجل اعتماد المساقات الجامعية الإلكترونية المفتوحة MOOCs. لضمان الحصول على الشهادة، يجب أن تكون البرامج المقدمة متسقة ومعترف بها دولياً. من الأهمية بمكان أن تتيح هذه البرامج أرصدة قابلة للتحويل دولياً، الأمر الذي سيسمح أيضاً بالاعتراف بها داخل سوريا للاجئين السوريين العائدين.

• ينبغي أن يأخذ التعليم الرقمي بالإعتبار أيضاً دورات لغة محددة وتقديم المساقات الجامعية الإلكترونية المفتوحة MOOCs مترجمة إلى العربية وتكييفها مع السياق المحلي.





ملاحظات ختامية

وجد المشاركون في الجلسة الختامية فائدة جمة في المؤتمر الذي استغرق يومين لجهة تقديم رؤى جديدة وثاقبة للأزمة السورية والتحديات التي يواجهها مختلف أصحاب المصلحة في مجال التعليم العالي وخاصة في منطقة الشرق الأدنى ولكن أيضا في أوروبا.

وقدّم المؤتمر لمحة عامة واضحة عن الوضع في المنطقة وخاصة الفجوات التي يمكن ردمها من خلال توفير المزيد من الفرص التعليمية.

سبق ذكر الاستنتاجات الرئيسية من المؤتمر في بداية التقرير.



مدير الجلسة: **كلير موريل** ،
المفوضية الأوروبية - المديرية
العامة للتربية والشباب والرياضة
والثقافة - رئيسة وحدة التعاون
الدولي

• **كارستن والبير** ، مدير مشروع
HOPES

• **نديم كركتلي** ، المفوضية
الأوروبية ، مدير الصندوق
الائتماني الإقليمي للإتحاد
الأوروبي للإستجابة للأزمة
السورية ، "صندوق مدد"

• **أحمد الجمال** ، مدير عام
التعليم العالي في لبنان

